قوة الكاظمي الكامنة في «ضعفه السياسي»

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

يبدو رئيس الوزراء العراقي مصطفىٰ الكاظمي وهو في مراحله الأخيرة من حكومته المؤقتة، وكأنه يضاعف من نجاحاته في ملفات إعادة توازن العراق. فالمتابع للمشهد العراقي منذ تسلمه الحكومة في مايو 2020 يلاحظ أنه ينتقل من ملف إلىٰ آخر محققاً نجاحاً (نسبياً) فيه. فعلىٰ سبيل المثال، استطاع خلال أقل من شهر أن ينظم قمة إقليمية – دولية، دعا إليها العديد من الدول التي يصعب عادة تواجدها معا، أو إقناعها لتجتمع مع بعضها في لحظة واحدة. كما وقع (العراق) اتفاقية مع شركة توتال الفرنسية في مجال تطوير الطاقة بقيمة 27 مليار دولار لمدة 25 عاماً، في خطوة تحمل عديد الرسائل والمعاني السياسية والاقتصادية.

توقيت حصول تلك الأحداث، رغم بعدها الخارجي، لو تم ربطها بما ينتظره العراقيون داخلياً، يحمل الكثير من الدلالات. فكل ما يسعىٰ إليه الكاظمي حالياً هو توفير بيئة كفيلة بضمان إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في العاشر من أكتوبر القادم باعتبارها المهمة الرئيسة لحكومته المؤقتة.

ويسعىٰ الكاظمي بعد الانتخابات إلىٰ تحقيق هدفين مرتبطين بإنجاح كافة مراحل تلك العملية السياسية خاصة في نقطتين. الأولىٰ: توفير الاستقرار الأمني بما يضمن للناخبين المشاركة في اختيار مرشحيهم. والثانية: المحافظة علىٰ نزاهة تلك الانتخابات من عمليات التزوير التي عانت منها الانتخابات الماضية وكانت هناك محاولات لتزوير الحالية.

الكاظمي وظف التفاعل الخارجي بلعب دور الوسيط لتقريب وجهات نظر بين المتنافسين على العراق من أجل الإصلاح الداخلي والتركيز على مواجهة الفساد الإداري والأمني وتشجيع الاستثمارات الخارجية في بلاده

ويهدف الكاظمي من خلال ما يقوم به من تحركات داخلية وخارجية إلىٰ تحقيق الاستقرار الأمني الداخلي وتحقيق التنمية الشاملة في بلاده في كل المجالات. قد تبدو بعض تحركاته خارجية بحته كما هي "قمة بغداد للتعاون والشراكة" والقمة الثلاثية مع مصر والأردن، بما في ذلك جولاته التي تركزت علىٰ الخارج. لكن لو تم تدقيق النظر في تلك النشاطات "بتمعن" سنجد أن كل تحركاته تعكس محاولاته البحث عن الاستقرار الداخلي للعراق بالمفهوم الشامل. باعتبار أن الاستقرار عامل مهم في مواجهة التدخلات الخارجية التي تستعين بالميليشيات المنتشرة في العراق وبالفاسدين.

إن قوة الكاظمي كرجل وطني، والتي ساعدته في أن يحقق تلك النجاحات، تأتي من "ضعفه السياسي"، النقطة التي رددها كثيرون وهي أنه لا يستند إلىٰ كتلة سياسية كبيرة تدعمه في تطبيق سياسته. لو تتبعنا التأييد الذي يحظىٰ بها داخلياً وخارجياً سنجد أنه نتيجة جهود شخصية مستقلة سياسياً فهو لا ينتمي لأحزاب متخمة بكل أنواع الفساد تعمل علىٰ تدمير العراق، ويرفض التكتل ضمن قوى متهمة بالفساد والتبعية للخارج. كما أنه لا يعمل من منطلق طائفي أو أيديولوجي، ولا حتىٰ من تحت "عباءة" مرجعية دينية، وعليه فهو مقبول من الجميع إلا من الذين لا يريدون له أن ينجح في مشروعه.

وبنظرة مستقبلية، وفي ظل حالة الشد والجذب السياسي والإعلامي التي يعيشها العراق قبيل الانتخابات، فإنه من غير المستبعد أن يسفر اختيار رئيس الوزراء العراقي القادم عن التجديد للكاظمي الذي بات يستند إلىٰ شرعية مستمدة من الإنجازات الوطنية. بل هذا ما هو مرجح حتىٰ الآن. في المقابل فإن حالة التنافس لتحقيق المصلحة الشخصية للقيادات العراقية المترشحة تطغىٰ علىٰ آمال وطموحات الإنسان العراقي الذي أثبت أنه رقم صعب في معادلة المشهد السياسي العراقي منذ إسقاط حكومة عادل عبدالمهدي.

لقد تولدت لدى الكاظمي استراتيجية "الدولة الفاعلة" والتي وظفها بشكل جيد في تفكيك أزمات العراق وخلق توازن لبلاده خارجياً وهو الهدف الذي أكده في برنامجه السياسي عند تسلمه الحكومة، وذلك من خلال عدة إجراءات بدأت بجولات خارجية شرح خلالها وجهة نظر بلاده، في إيران وبعدها إلىٰ الولايات المتحدة الدولتين اللتين حولتا العراق إلىٰ ساحة التنافس والاقتتال في ما بينهما. وقد برهن عمليا أنه قادر علىٰ أداء عمله ووقف الأعمال العدائية. ثم انتقل بعد ذلك للانفتاح علىٰ أشقائه العرب باعتبارهم العمق الاستراتيجي للعراق والحاضنة الحقيقية له، وبدأ جهوده بالتوجه إلىٰ مصر الدولة التي لا يمكن لأي قائد عربي تجاهلها، والأردن الجار الذي يتأثر كثيراً بالعراق سلباً وإيجاباً. وأخيراً ختمها مع الدول الخليجية التي تمتلك رؤية تنموية ولديها استراتيجية لخدمة شعوبها ولديها شغف كبير لعودة العراق بما يمثله من بعد حضاري وتاريخ إنساني.

استراتيجية الكاظمي، التي انتقدها البعض وما زالوا، وفرت للعراق هامشا من الحركة بعيداً عن التقوقع في الخلاف الأميركي – الإيراني. وأخرجته من مناوشات الجار التركي المتكررة في إقليم كردستان، وساعدت العراقيين في الالتفات والتفرغ لقضاياهم الوطنية. وأرجعت تلك الاستراتيجية حضور العراق الدولي من خلال القدرة علىٰ إعادة إحياء الدور الإقليمي العربي الذي "مات" لأكثر من عقدين. كما أوجدت تلك الاستراتيجية تفاهمات إقليمية بين دول المنطقة يتوقع لها أن تساهم في حلحلة بعض القضايا والأزمات التي هددت استقرار المنطقة.

ما أريد قوله هنا بأن الكاظمي وظف التفاعل الخارجي للعراق بلعب دور الوسيط لتقريب وجهات نظر بين المتنافسين علىٰ العراق من أجل الإصلاح الداخلي والتركيز علىٰ مواجهة الفساد الإداري والأمني وتشجيع الاستثمارات الخارجية في بلاده باعتبارها مطالب المحتجين. وبالتالي، وفق هذه الرؤية، في حالة عودة الكاظمي إلىٰ الحكومة المقبلة (وهذا الأرجح) سيكون باستطاعته إخراج العراق من حالة الثبات السياسي التي جعلته يتحرك ضمن النفوذ الإيراني والتركي إلىٰ آفاق أوسع تليق بمكانته التاريخية وبمكانة شعبه العريق.

عشرون عاماً على أحداث 11 سبتمبر.. البداية أسوأ أم النهاية

حسن إسميك
كاتب ومفكر عربي

تتوجه كل الأنظار إلىٰ أفغانستان التي تتصدر المشهد السياسي الإقليمي والعالمي اليوم، ودون منازع، فما يجري هناك من أحداث قد يغير من شكل الصراع المستمر بين الأقطاب الكبرى المتناحرة في العالم، ويرسم ملامح جديدة للنظام العالمي وخرائط توزع النفوذ القائمة، كما حدث منذ 20 عاماً بالضبط عندما شهد عام 2001 في مثل هذا اليوم استهداف برجي مركز التجارة العالمي ومقر وزارة الدفاع الأميركية – البنتاغون، في هجوم أسفر عن الآلاف من الضحايا تبناه تنظيم القاعدة من أفغانستان نفسها، لتعلن علىٰ أساسه الولايات المتحدة حربها علىٰ الإرهاب، تلك الحرب التي غيرت كثيراً في الموازين الدولية، ومازالت تغير إلىٰ اليوم، وكان كل ما بعدها ليس كما قبلها.

كان هذا الحدث واحداً من أكبر الصدمات العالمية، لقد وقف العالم أمام الشاشات مشدوها غير قادر علىٰ تفسير ما يجري، ولم تكد تمر أيام حتىٰ بدأت التحليلات تطفو علىٰ السطح، فكانت النظريات القائلة بوجود اتفاق وتنسيق بين العاصمة واشنطن وأجهزة مخابراتها من جهة وطالبان من جهة أخرى حاضرة بقوة، حالها حال نظريات مضادة تتحدث عن تعرض الأمن العالمي عموماً والأميركي علىٰ وجه الخصوص لخطر إرهابي جديد قد يتوغل في العواصم الأوروبية والمشرقية معاً، وكل ما بين هذين الطرفين من مروحة احتمالات. لكن، اليوم وبعد عشرين عاماً لم يعد لأي من هذه النظريات أهمية كبيرة، خاصة وأن الرئيس السادس والأربعين لأميركا جو بايدن قرر الانسحاب الكامل من أفغانستان وتنفيذ الوعد الذي لم يفِ به سلفه الديمقراطي باراك أوباما.

ستكون ذكرى أحداث 11 سبتمبر هذه المرة مختلفة عن سابقاتها، فطالبان التي صوّرت للعالم نفسها خلال السنوات الماضية علىٰ أنها "تعض أصابعها ندماً" علىٰ موقفها حيال تنظيم القاعدة مطلع الألفية، والذي تسبب بدخول القوات الأميركية وقوة المعاونة الأمنية الدولية في أفغانستان (إيساف)، وحلت محلها فيما بعد عملية التدريب "الدعم الحازم"، ستعود لترخي فكيها عن نفس الإصبع التي لطالما كانت مهيئة ومستعدة للضغط علىٰ الزناد.

لاقىٰ قرار الانسحاب من أفغانستان دعماً في أروقة صنع القرار الأميركي، كما ساند حلفاء أميركا في أوروبا الرئيس بايدن بشكل واضح، وخرجت تصريحات مختلفة تقول بإمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع طالبان، أي إعطائها الشرعية الدولية كحكومة وتحولها من حركة إرهابية إلىٰ مؤسسات رسمية تمثل دولة بأكملها، حتىٰ ولو كانت التصريحات تحمل طابع "التريث" الذي تحدثت عنه وزارة الخارجية الأميركية.

يشي هذا التوجه الأوروبي لإقامة علاقات مع طالبان – علىٰ اعتبارها "منتصرة بالحرب" حسبما جاء علىٰ لسان وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل – بحدوث تغير جذري في قواعد اللعبة التي وضعتها واشنطن أساساً بعد انسحابها دون أن تطبقها. ويزداد الواقع تعقيداً بالنسبة إلىٰ الإدارة الأميركية نتيجة السباق ما بين الصين وروسيا وتركيا للحوار مع طالبان، شريطة قيام الحركة بالإعلان عن خطتها الجديدة والمناسبة في إدارة البلاد.

في الحقيقة لا تعني أحداث 11 سبتمبر، لأي دولة من الدول الفاعلة بالملف الأفغاني مثلما تعنيه لأميركا وللمواطن الأميركي، فهم الذين استُهدفوا منذ 20 عاماً، وهم من دفع الكلف مادياً وعسكرياً وحتىٰ سياسياً، وهم الذين قدموا أكثر من 2500 جندي في حرب تكاد نهايتها تكون أسوأ من بدايتها. إنَّ الانسحاب الأميركي من أفغانستان، أو من أي حرب أميركية في الخارج خاصة في الشرق الأوسط، هو مطلب شعبي أميركي بلا شك، لكن المنعطف الذي شهده هذا الانسحاب من أفغانستان، والطريقة التي عادت فيها طالبان للسيطرة، هي التي تضع بايدن وإدارته أمام أسئلة كبيرة من الصعب الإجابة عنها بالمعطيات والوثائق المكشوفة أمام الجميع، فالفشل واضح، ونتائجه جاءت أسرع من المتوقع، خاصة وأنه قبل إتمام عملية إجلاء القوات الأميركية كانت طالبان قد بسطت سيطرتها علىٰ كامل البلاد تقريباً.

ذكرى 11 سبتمبر هذه المرة مختلفة فطالبان التي صوّرت للعالم أنها «تعض أصابعها ندماً» على موقفها حيال تنظيم القاعدة ستعود لترخي فكيها عن نفس الإصبع التي كانت مستعدة للضغط على الزناد

في الذكرى العشرين لأحداث 11/9 سيقدم بايدن إجابات "باردة" في الغالب علىٰ ما سيطرحه الشعب الأميركي من أسئلة، فقد صرح بأنه "لا يثق بطالبان حتىٰ الآن"، وأشار في مكان آخر إلىٰ أن "الحركة تغيرت ولم يعد الأمن القومي الأميركي مهدداً في أفغانستان بالشكل الذي يتطلب وجوداً عسكرياً فيها" محاولاً تمرير رسائل مطمئنة للأميركيين ممن يرغبون بقراءتها. وقد بدأت مراكز التفكير وصناعة الرأي العام، بما فيها من سياسيين ومختصين وباحثين وإعلاميين، بمساعدته في ذلك من خلال إعادة توجيه الانتباه الشعبي العام نحو الخطر الروسي علىٰ أمن الولايات المتحدة القومي والخطر الصيني علىٰ أمنها الاقتصادي. وأعتقد هنا أن "ورقة" التبرير الأكثر فعالية التي تمتلكها الإدارة الأميركية أمام شعبها، هي أن "الانسحاب من أفغانستان هو هجوم علىٰ جبهة أخرى أكثر أهمية".

تعول هذه "الورقة" في أهميتها كما يبدو علىٰ طبيعة النظرة للتطرف "الطالباني" المتجذر الذي لم يعالَج أساساً طيلة 20 عاماً، إن لم يزد الدخول الأميركي منه، وعلىٰ الفوضىٰ التي ستخلقها في الإقليم، لكن هذا سلاح ذو حدين، فإذا تطابقت تصرفات طالبان في المستقبل مع هذه النظرة فإن التهديدات ستكون كبيرة وقد نشهد 11/9 جديدا في أي بقعة من العالم. أما إذا كان رهان الولايات المتحدة خاطئاً فسوف تفقد هذه "الورقة" أهميتها، خاصة أن الأقنية الدبلوماسية الروسية والصينية تعمل باقصىٰ طاقاتها لإنشاء علاقات متوازنة مع طالبان. عندها لن يتوقف الأمر علىٰ الفشل الميداني القابل دائماً للإصلاح، أو علىٰ الأقل تدارك التداعيات الناجمة عنه، بل سيحدث فشل استراتيجي، وفي ملف كالملف الأفغاني ستكون له ارتباطاته الاقتصادية السياسية والأمنية، وسيكون مكلفاً جداً وصعب الإصلاح أمام التصعيد وتنامي الجبهات المستعرة اقتصادياً مع "التنين الصيني"، والمحتدمة أمنياً وسيبرانياً مع "الدب الروسي"، ليبقىٰ فشل أو نجاح نتائج الانسحاب الأميركي "استراتيجياً" غير واضح المعالم حتىٰ تتضح الطريقة التي ستحكم فيها "طالبان" البلاد.

وإذا كان الحكم علىٰ قرار الانسحاب بالفشل استراتيجياً ما زال مبكراً، فإن اختيار توقيت الانسحاب المتزامن مع الذكرى العشرين لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لم يكن موفقاً أبداً، وفي حال أريدَ منه أن يحمل رمزية معينة فإنه أخفق في ذلك تماماً، حيث زاد في الجرح الأميركي قطبة جديدة نتيجة ظهور الولايات المتحدة بمظهر من تخلىٰ عن الشعب الأفغاني لصالح طالبان.

يقول بايدن متحدثاً عن السياسة الأميركية الجديدة "لقد طورنا القدرة علىٰ مكافحة الإرهاب عبر الآفاق التي ستسمح لنا بإبقاء أعيننا ثابتة علىٰ أي تهديدات مباشرة للولايات المتحدة في المنطقة، والتصرف بسرعة وحسم إذا لزم الأمر". وهذا سيعني أن الولايات المتحدة ستضرب أي تهديدات مستقبلية من بعيد. لكن بايدن لم يفسر كيف أن انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان سيساعد في الواقع علىٰ تطبيق هذه السياسة، خاصة وأن طالبان ترى نفسها اليوم "منتصرة"، وبرأيها وبرأي مناصريها فقد كان صبرها وثباتها ومرونتها أقوى من جيوش العالم، ولن تتوانىٰ بالطبع عن استخدام هذه الدعاية في تجنيد مؤيدين جدد، وترهيب المعارضين لها وتعزيز سلطتها.

قد تكون الإدارة الأميركية علىٰ وعي تام بما تفعله، وقد يكون لدى بايدن وفريقه "بجعات سوداء" وأوراق لم تطرح علىٰ طاولة الضغوطات حتىٰ الآن، وقد يحمل قرار الانسحاب نتائج إيجابية لأميركا علىٰ المدى الطويل، وقد يحسّن قدرتها في الحفاظ علىٰ أمنها، لكن كل هذا لا ينفي وصف هذا الانسحاب بأنه أحد أكثر الأفعال قسوة حتىٰ في براغماتية السياسة، وأنه أظهر أنانية غير مسبوقة للدولة التي يقوم خطابها العالمي علىٰ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وإذا كان العالم كله قد تعاطف مع الأميركيين في 2001/9/11، إلا أنهم اليوم –والأميركيون أولهم – غير متعاطفين مع قرار بايدن، وما زال من الصعب تخمين سبب قراره ربط التاريخين معاً!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk